

## قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٥ "مصلحة التنظيم" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه) تحت بند خاص "تعديل خط التنظيم عند ملتقى ميدان وشارع توفيق بشارع نجاد الأول".

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزير المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى عايدين في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ (١٦ مايو سنة ١٩٣٩)

فاروق

شاعر حضرة صاحب الجلالة

وزير الأشغال العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

محمد رياض محمد شاهر محمد محمود

## قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٦ "مصلحة المجرى الرئيسية" باب ٣ "جديدة" اعتماد إضافي قدره ٦٥,٠٠٠ جنيه (ستة آلاف وخمسمائة جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لعملية مجارى جزيرة الروضة والزمالك والجهة الغربية للنيل .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزير المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى عايدين في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ (١٦ مايو سنة ١٩٣٩)

شاعر حضرة صاحب الجلالة

وزير الأشغال العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

محمد رياض محمد شاهر محمد محمود

## قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ١٢ "وزارة الزراعة" الباب ١ "ماهيات وأجر ومربيات" بند قدره ٣٥٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه) لتسوية تجارز هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الثاني من قانون نفسه .

مادة ٢ - لكل وزير المالية والزراعة تنفيذ هذا القانون فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى عايدين في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ (١٦ مايو سنة ١٩٣٩)

شاعر حضرة صاحب الجلالة

وزير الزراعة وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

محمد رياض محمد شاهر محمد محمود